الاراضي السورية الى الاردن، في ٢٢ تموز (يوليو). وقد أكدت المصادر الرسمية الاردنية انه عثر في حوزتهم على مسدسات مزوّدة بكواتم للصوت و١٥ قنبلة يدوية، ممّا يدل على ان النيّة كانت متجهة الى تنفيذ عمليات اغتيال وما شابهها داخل الاردن (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢/٧/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٢٣/٧/١٩٩٠). وقد ثبت ان المتسلّلين الاربعة ينتمون الى الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، علماً بأن بعض التقارير سبق ان أشار الى مسؤولية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي نفت ذلك وأكدت التزامها عدم تنفيذ عمليات عسكرية عبر، أو داخل، الاراضي الاردنية.

خطة لمواجهة الانتفاضة

واصلت القيادة الاسرائيلية بلورة خطة عملها في مواجهة الانتفاضة، بموازاة التطوّرات على الجانب الآخر. وتحديداً، اتضح ان وزير الدفاع الجديد، موشي ارنس، عمل، فور تولّيه منصبه، من أجل تمييز نمط عمله عن نمط سلفه، اسحق رابين، من جهة، ولتدارك ضغوط منافسة وزير الاسكان، اريئيل شارون، من الجهة الاخرى (**فلسطين الثورة**، ٥/٨/١٩٩٠). وتمثّلت احدى الخطوات المبكرة بالسعي الى تخفيف حدّة المجابهة اليومية وتقليص عدد الاصابات الفلسطينية، وذلك من خلال تقليص حجم تواجد الجيش في المناطق السكنية، وتقييد حرية اطلاق النار بعض الشيء. وتبيّن ذلك بتراجع عدد الشهداء، مؤخراً، الى ادنى مستوى تقريباً منذ بدء الانتفاضة؛ اذ سقط سبعة فحسب بين ١٦ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس)، ممّا رفع المجموع العام الى ٩١٨. وتجدر الملاحظة ان اثنين من الشهداء السبعة سقطا بفعل الضرب المبرّح على أيدي مدنيّين اسرائيليين، في ٩ و١١ آب (اغسطس).

على ان ارنس لم يكتف بالاعتماد على تحسين سمعة اسرائيل في الخارج، عبر تقليص حجم المجابهة مع الفلسطينيين، بل اتضح سعيه الى توفير الاساليب الناشطة لنقل المعركة الى الخصم وتشديد السيطرة الميدانية. ومن بين تلك الاجراءات المحتملة، التفكير بانشاء ميليشيا فلسطينية عميلة، تتألف من المخبرين والمتعاونين والمنتفعين. وتستند الفكرة الى اقتراح احد زعماء المستوطنين عضو الكنيست المتشدّد الياكيم هعيتسني (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٠). وعلى الرغم من عدم تنفيذ المشروع حتى الآن، الاّ انه سبق لأجهزة الاستخبارات الاسرائيلية ان سلّحت، أو دعمت، بعض العملاء. فقد قام هؤلاء، مثلاً، بخطف احد الناشطين في قطنة، وبقتله، حيث عثر على جثته قرب ابو غوش، في ٢٤ تموز (يوليو)، بعد أسابيع من اختطافه (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٩٠). وتعرّضت مجموعة أخرى من العملاء الملثّمين الى احد أعضاء «حماس» بالضرب في صوريف، في ٣١ تموز (يوليو)، في محاولة لالقاء الشبهة على «فتح» واذكاء الفتنة الداخلية، الاّ انه تمّ القاء القبض على احد المعتدين والعثور على جهاز اتصال لاسلكي في حوزته، ممّا أكد ضلوع المخابرات الاسرائيلية في العملية (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٩٠). ليس غريباً، اذاً، ان هذا التوجّه الاسرائيلي قوبل بتصعيد عمليات تأديب العملاء، حيث أعدم حوالى تسعة خلال الفترة المعنيّة، بعد تنام تدريجي في تلك العمليات خلال الشهور الاخيرة، وهو رقم يفوق بضعفين عدد الضحايا بنيران الجيش الاسرائيلي.

ولكن يبقى التركيز الاسرائيلي ليس على ميليشيا العملاء، بل على جهود الجيش، من جهة، وعلى تشديد الخناق الاقتصادي، من الجهة الاخرى. ومن بين الاجراءات قيد الدرس، هناك فكرة استخدام الكلاب، لمطاردة، وتطويق، المتظاهرين والناشطين، علماً بأن الحكومة لا تزال تتردّد في ذلك، بينما تستمر العمليات الانتقائية لقتل، أو اعتقال، الناشطين البارزين (**فلسطين الثورة**، ٥/٨/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٧/٨/١٩٩٠). في الوقت عينه، يزداد الضغط من قبل الوجوه اليمينية الاسرائيلية، أمثال شارون وغيئولاه كوهين، بغية استخدام سياسة الابعاد بشكل أوسع، وخصوصاً ضد الكوادر الفلسطينية القيادية. ولكن كل ذلك لم يتجاوز كونه حلولاً تكتيكية؛ وما زال البحث عن ردّ استراتيجي لتحدي الانتفاضة مستمراً.

ي. ص.